د. مهدي البنـاي *: مفارقة حُرية التجارة وقيود السَداد !!

يُشير تقرير منظمة الجمارك الإيرانية لعام 2021 الى أن حجم الصادرات غير النفطية الى العراق بلغ حوالي 9 مليارات دولار (ينبغي غض النظر عن الرقم الذي أورده تقرير الاستيرادات للجهاز المركزي للإحصاء العراقي البالغ 2.2 مليار دولار).

اذاً ، كانت هناك مستحقات بمقدار 9 مليارات دولار ، هي أثمان بضائع مستوردة للسوق العراقي ، وهي تجارة مشروعة ، ولكن كيف تمت تسوية هذه المدفوعات ؟ اذا علمنا أن هناك حظراً (امريكياً) على التحويل المباشر الى ايران ؟! وأنه لا مجال لتسوية المدفوعات بعملتي البلدين (دينار مقابل تومان) اذ يصر المُصَدرون الايرانيون على تحصيل مستحقاتهم بالدولار!..

سيتضح أن المدفوعات تمت:

1- من غير اتباع التحويل المباشر (بنك المشتري- منصة التحويل الرسمية- بنك البائع) ، وانما طريقة شراء الدولار من نافذة البنك المركزي (دون الافصاح عن الوجهة والسبب الحقيقيين) ، وتحويله الى دولة وسيطة ثم السداد من هنالك لحساب البائع.

2- اتباع طريقة (المشتري- صراف في دولة المشتري - صراف دولة وسيطة-البائع) وحتى هذه الطريقة يلجأ فيها الصرافون أيضاً الى شراء العملة من النافذة لتعزيز حساباتهم في الخارج.

3- أو اتباع الدفع النقدي بالعملة الاجنبية للصفقات ذات المبالغ القليلة، وربما مقاصات بين صرافات البلدين، وفي كلا الحالتين يتم تسويتها في السوق الموازي.

في كل الطرق أعلاه كانت نافذة بيع العملة وسيطاً (متغافلاً) في عمليات التسوية. واذا علمنا أن نافذة بيع العملة باعت 37.1 مليار دولار خلال عام 2021 (تقرير السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي) ، فيمكن التكهن أن حوالي 24% منها كان لتغطية التجارة مع ايران وللسلع غير النفطية فقط !

عملياً أدت الإجراءات الأخيرة (الإجراءات والشروط الجديدة التي فرضها الفيدرالي الامريكي) الى اقصاء مدفوعات كبيرة لتجارة مشروعة، من استخدام النافذة، واصبحت مضطرة للجوء الى السوق الموازي لمحاولة تسوية مدفوعاتها بالعملة الاجنبية مما شكل ضغطاً لا أتوقع للسوق الموازي القدرة على تلبيته مطولاً في ضوء تشدد البنك المركزي في عرض النقد الاجنبي.

المفارقة أن هذه البضائع التي تمتعت بحرية التجارة، ومرت عبر منافذ رسمية، وَسُدِدَ عنها رسوم جمركية وضرائب قانونية الى الدولة، تُمنَع من الحق بسداد أقيامها من خلال المنصة الرسمية ! وإذا كانت الحجة بأن هناك قراراً أمريكياً بمنع التعامل مع الشركات الإيرانية، فهل كانت الحكومة تدرك تبعات التغاضي عن حجم هذه الاستيرادات وأحجامها المليارية وهي تمر أمام أعينها؟ وأنها ستستلزم تدفقات نقدية معاكسة بالعملة الأجنبية حتماً؟!

وهل أن تطبيق هذا القرار يشمل العراق فقط؟ إذ ينبغي ملاحظة أن حجم الصادرات الإيرانية الى دولة الامارات يبلغ حوالي 5 مليارات دولار سنوياً، والى تركيا حوالي 3 مليار دولار أمريكي، ولا أدري كيف تتم عملية تسوية مدفوعات هذه التجارة؟ ولما لا يثير الأمريكان ذات المشكلة في هاتين الدولتين مثلاً؟!!

البنك المركزي في مأزق حرج، ومُقَّيَد عملياً، فمع قدرته على تلبية الطلب على العملة الاجنبية (نظراً للملاءة المالية بوجود احتياطيات ضخمة) الا أنه لا يستطيع زيادة عرض النقد الاجنبي، لأنه يعلم أن هذه الاموال ستجنى من السوق وتُهرَّب بطريقة نقدية خارج الحدود (في ظل تَسَيّب وازدواجية المنافذ الحدودية) لسداد الاستحقاقات، وسيفرّط بمستويات احتياطياته تدريجياً، ولأمد غير معلوم، كما سيعرض نفسه لضغوط أمريكية، وربما عقوبات أشد!

وبنفس الوقت هو في حرج تنامي الفرق الواسع بين السعر الرسمي وبين السعر الموازي الذي بلغ أكثر من 16% لحد الان.

بعيداً عن موضوع ضغوط سيولة السرقات والتهريب ..الخ هناك تجارة طبيعية مع جهة معينة شُدد الخناق عليها ، ولكن ينبغي ادراك أن هذا الاجراء سوف لا يضر بها لوحدها ، فارتفاع سعر الدولار سيؤثر بمستوى أسعار جميع السلع تقريباً). وكما أشار الدكتور أحمد ابريهي في مقاله الأخير المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين الى أن (قوانين العرض والطلب موضوعية وقوية ولا تقوَ أية سلطة على قهرها ... وسوف تبوء جميع التدابير لتقنين المبيعات والتشدد في طلب المعلومات بالفشل الذريع ؛ وليس امام الحكومة سوى الاصرار على استجابة تامة للطلب).

وتبقى الحلول تتراوح بين تقنين الاستيرادات من الجارة إيران واستبدالها بمستوردات من دول أخرى (وهذه ليست من مهام البنك المركزي)، مع العلم أنه يتعذر احلال نفس السلع من مصدر آخر وبنفس التكلفة وبمدى قصير، فالحقيقة أنه تَصعُب منافسة اسعار السلع الايرانية لعدة أسباب، كما أن اللجوء الى مصدر أخر يستلزم فترة زمنية ستشهد بها الاسعار تضخماً ملحوظاً، وسيصعب لا محال العودة للأسعار السابقة، هذا الحل سيؤدي الى ضغط تضخمي أخر.

الحل الاخر هو الحصول على استثناء من الجانب الأمريكي لمدفوعات البضائع الإيرانية اسوة بمدفوعات الطاقة، وهذا سيشكل رفعاً للحظر المفروض، وربما سيؤدي الى تحويل العراق لمنطقة ترانسيت (نقدي) للبضائع الإيرانية، وأرى من المتعذر اتباع هكذا حل، حتى مع فتح حساب مصرفي وسيط لتسوية المدفوعات الإيرانية، يحقق شرط المراقبة والتتبع.

من التصريحات والبيانات التي يطلقها البنك المركزي، يمكن ملاحظة مراهنته على (الزمن) لتكيف المستوردين مع اجراءاته الجديدة، وربما يتكيف التجار والمستوردين المتعاملين مع

البلدان الاخرى مع الاجراءات الجديدة باستخدام منصة التحويل الرسمي وبالسعر الرسمي للدولار ، ولكن كيف تتكيف مدفوعات التجارة مع ايران، المحظورة أصلا من منصات التحويل الرسمية؟!

ينبغي حل مشكلة مدفوعات التجارة مع ايران (والتي تبلغ 20% من حجم المستوردات العراقية غير النفطية) ، قبل حل موضوع مدفوعات المسافرين!

فما دام هناك تدفقاً سلعياً داخلاً فهو سيستلزم تدفقاً نقدياً خارجاً بالعملة الأجنبية ، سواءً تم توفيره من خلال المنصة (في هذه الحالة سيستقر سعر الصرف ويقل الفرق بينه وبين السعر في السوق الموازي) أو سيستمر بتوليد ضغطاً على السوق الموازي بالطلب الشديد وتستمر دوامة متسارعة تؤدي الى توسيع الفارق مع السعر الرسمي ... الامر الذي لا تتحمله عملةٍ ما طويلاً، ومن دون استعداد البنك المركزي لتوسيع عرض النقد الأجنبي لدفاع عن عملته ، فلا معنى لاحتفاظه باحتياطياته أصلاً ، ومعناه تخليه عن دوره الأساس في تمويل التجارة بالعملة الأجنبية.

فما دمت مشرعاً المنافذ الحدودية الرسمية لدخول البضائع.. عليك أن تسمح باستخدام المنافذ المصرفية الرسمية لسداد أقيامها. فمن غير المنطقي أن نقبل تجارة رسمية وقانونية ولا نوفر لها نظاماً رسمياً لسداد مستحقاتها.

(*) اقتصادي وصناعي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 2 شباط 2023